

كيف نُصنّف البنوك

17 مارس 2020

تمثّل هذه المقالة موجزاً يشرح خطوة بخطوة كيفية عمل معاييرنا البنكية للوصول إلى التصنيف الائتماني للمُصدر. تبدأ العملية من منهجنا المتبع في تقييم مخاطر القطاع المصرفي والدولة، والتي نجري خلالها تحليلاً شاملاً للمخاطر الاقتصادية والقطاعية. بعد ذلك نقوم لخصائص البنك: وضع الأعمال، ورأس المال والأرباح، ووضع المخاطر، والتمويل والسيولة. وأخيراً، نقيّم احتمال تقديم الحكومة والمجموعة الدعم للبنك.

منهجية تقييم مخاطر القطاع المصرفي والدولة: العوامل الكلية

وُضعت معاييرنا لتقييم مخاطر القطاع المصرفي والدولة لتقييم نقاط قوة وضعف البيئة التشغيلية للبنوك بنطاقها الأوسع من خلال تقييم الخصائص الاقتصادية والقطاعية في إطار موحد. وهذا يتيح القيام بمقارنة عالمية بين جميع البنوك التي نقوم بتصنيفها.

يقوم منهج تقييم مخاطر القطاع المصرفي والدولة بقياس عنصرين معاً هما: "المخاطر الاقتصادية" و"المخاطر القطاعية"، ليتم فيما بعد استخدام هاتين الدرجتين لتحديد المستوى الابتدائي لتقييم البنك من دون دعم (SACP)، والتي تعد بمثابة نقطة البداية في تحديد تقييم البنك من دون دعم (SACP). ويرتكز تحليل تقييم مخاطر القطاع المصرفي والدولة على ستة "عوامل" تؤدي إلى تحديد درجة المخاطر الاقتصادية والقطاعية لكل دولة. وينتج عن ذلك كله تحديد الدرجة الكلية لتقييم مخاطر القطاع المصرفي والدولة الخاصة بدولة معينة. ويكون للعامل الذي يتم تقييمه بدرجة عالي المخاطر التأثير الأكبر على تحديد تقييم مخاطر القطاع المصرفي والدولة.

كيف تُصنّف البنوك

يتدرج مقياس تقييم مخاطر القطاع المصرفي للدولة من 1 إلى 10، من الأنظمة المصرفية ذات المستوى الأدنى من المخاطر (المجموعة 1) إلى المستوى الأعلى من المخاطر (المجموعة 10)، على نطاق زمني يمتد من 3 إلى 5 سنوات، على غرار تلك المستخدمة في تصنيفات الدرجة الاستثمارية من الفئة "BBB" والأعلى منها.

يشتمل تحليل تقييم مخاطر القطاع المصرفي والدولة على تأثير الرقابة الحكومية والقوانين على النظام المصرفي، بما في ذلك الدعم المنهجي القائم - مثل برامج الدعم الطارئة للمنظومة. وتستثني احتمال التدخل الحكومي الهادف ومساعدة مؤسسات مالية محددة.

ومن وجهة نظرنا هناك ترابط وثيق ما بين الجدارة الائتمانية للحكومة السيادية وقطاعها المصرفي. وتعتبر العديد من عوامل الائتمان الكامنة وراء التصنيف السيادي هامةً في تحديد تقييم مخاطر القطاع المصرفي والدولة.

المخاطر الاقتصادية

تسجل درجة المخاطر الاقتصادية لتقييم مخاطر القطاع المصرفي والدولة الخاصة بدولة (أو دول) التي يعمل فيها البنك المخاطر الاقتصادية التي يواجهها. وتتدرج المخاطر الاقتصادية لتقييم مخاطر القطاع المصرفي والدولة من 1 إلى 10، من أدنى مستوى إلى أعلى مستوى من المخاطر.

تأخذ المخاطر الاقتصادية بعين الاعتبار استقرار وبنية اقتصاد الدولة، ومرونة السياسة النقدية التي تتبعها، والاختلالات القائمة أو المحتملة، والمخاطر الائتمانية للشركاء الاقتصاديين - بشكل رئيسي الأسر والمؤسسات. ويمكن أن يكون للبيئة التشغيلية (الاقتصاد، والدولة، والقطاع) تأثيراً كبيراً على الديناميكيات الائتمانية للبنك.

وعندما يكون البنك قائماً في أكثر من دولة، فإننا نقوم بحساب "المتوسط المرجح للمخاطر الاقتصادية" لذلك البنك. وهذا يشكل متوسط درجات المخاطر الاقتصادية للبلدان التي يعمل فيها البنك، حيث يتم قياسها وفقاً لنسب أعماله (للمقرضين، من قروضه) في كل دولة.

المخاطر القطاعية

يتم تحديد المخاطر القطاعية للبنك من خلال درجة المخاطر القطاعية لتقييم مخاطر القطاع المصرفي والدولة للدولة القائم فيها والتي تأسس فيها قانونياً. تتدرج درجات المخاطر القطاعية لتقييم مخاطر القطاع المصرفي والدولة من 1 إلى 10، من أدنى مستوى إلى أعلى مستوى من المخاطر.

تُقيّم المخاطر القطاعية ثلاثة سمات هيكلية للقطاع المصرفي للدولة:

- الإطار المؤسسي، ويعني هذا قدرة وفعالية القانون المصرفي وسجل الجهات المعنية في إدارة أزمات القطاع المالي؛
- الديناميكيات التنافسية، والتي تعني المشهد والأداء التنافسي، والمنتجات والممارسات المالية، ودور المؤسسات المالية غير المصرفية؛ و
- التمويل عبر أسواق الدين أو الحكومة، بما في ذلك دور البنك المركزي والحكومة.

وعلى خلاف المخاطر الاقتصادية، فإنه لا يتم حساب المخاطر القطاعية للبنك وفقاً للمتوسط المرجح عندما تعمل في أكثر من دولة. والسبب الرئيسي لذلك هو أهمية وتأثير الإطار التنظيمي المحلي للبنوك.

المستوى الابتدائي لتصنيف البنك من دون دعم (Anchor SACP): تشتمل على المخاطر الاقتصادية والمخاطر القطاعية

يستخدم منهج تصنيف البنوك درجات المخاطر الاقتصادية والمخاطر القطاعية الخاصة بتقييم مخاطر القطاع المصرفي والدولة لتحديد المستوى الابتدائي لتقييم مخاطر القطاع المصرفي والدولة. وهذا يمثل بشكل جوهري الجدارة الائتمانية الأساسية للبنك الممثل العامل في ذلك السوق.

المستوى الابتدائي لتقييم البنك من دون دعم متناسق عالمياً، ترتيب نسبي للجدارة الائتمانية عبر الأسواق المصرفية العالمية وتدرج من الدرجة 'a' التي تمثل أدنى مستوى من المخاطر والدرجة -b التي تمثل أعلى درجة من المخاطر.

تقييم البنك من دون دعم (SACP): نتائج تحليل بنك محدد

يتم التوصل إلى تقييم البنك من دون دعم (SACP) من خلال إضافة أو طرح عدد من النقاط إلى أو من درجة المستوى الابتدائي لتقييم البنك من دون دعم للأخذ بعين الاعتبار نقاط قوة وضعف محددة للبنك. وتكون العملية على هذا النحو ما لم يقع أحد الأمور التالية: نحن نتوقع بأن يتلقى الإصدار أو المُصدر دعماً استثنائياً في المدى القريب جداً لمنع وقوع عجز لديه، بعد ذلك يكون تقييم البنك من دون دعم بدرجة "CC"؛ أو عندما نقيّم "سيولة" البنك بأنها بمستوى "متوسط" أو دون ذلك، والتي تغطي تقييم البنك من دون دعم (SACP). يغطي هذا التحليل الجوانب الأربعة التالية:

- وضع الأعمال
- رأس المال والأرباح
- وضع المخاطر
- التمويل والسيولة

كيف تُصنّف البنوك

يمكن أن يؤدي تقييم كل مجال (موضح أدناه) إلى رفع أو خفض تقييم البنك من دون دعم (SACP) بنقطة أو أكثر بحسب المستوى الابتدائي لتقييم البنك من دون دعم (SACP)، أو ليس لها أي تأثير في بعض الحالات. والنتيجة هي تحديد تقييم البنك من دون دعم (SACP)، وهي خطوة مرحلية في تقييم الجدارة الائتمانية الشاملة للبنك. تحدد المعايير عادة درجات تقييم البنك من دون دعم (SACP) للبنوك العادية في الاقتصادات النامية عند "bbb" و"a"، حيث يتم استخدام الأحرف الإنجليزية الصغيرة بشكل مقصود للتمييز بين الأوضاع الائتمانية والتصنيفات الائتمانية للمصدر. وبالنتيجة، فإن البنوك التي تمتلك نقاط قوة محددة في جانب أو أكثر من الجوانب المذكورة أعلاه حصراً يمكن أن تحصل على درجات تصنيف أعلى للبنك من دون دعم (SACPs).

يقيس وضع الأعمال قوة أنشطة أعمال البنك. ونعني بنقاط القوة خصائص تشغيلية محددة والتي يمكن تزيد أو تخفف المخاطر القطاعية. تجمع المعايير هذه الخصائص في ثلاثة عوامل فرعية: استقرار الأعمال، والتركيز أو التنوع، واستراتيجية الإدارة والشركة. ويتم تقييم القوة النسبية من خلال عدد من المؤشرات. وحيثما تكون ذات صلة ومتاحة يتم استخدام المقاييس الكمية، بالرغم من أن الكثير من التقييم هو نوعي.

يقيس رأس المال والأرباح قدرة البنك على استيعاب الخسائر، وتمنح هذه القدرة الحماية للدائنين من الدرجة الأولى فيما يحافظ البنك على استمرارية العمل. وتشتمل عملية تحليل رأس المال والأرباح على أربعة خطوات:

- تقييم المتطلبات التنظيمية
- المستويات المستقبلية لرأس المال المعدل حسب المخاطر
- جودة رأس المال والأرباح
- كفاءة الأرباح

لتقييم رأس المال والأرباح، فإن حساب وكالة "ستاندرد آند بورز" لنسبة رأس المال المعدل حسب المخاطر (RAC) المتوقعة يعد من المقاييس الأكثر أهمية. وتقوم نسبة رأس المال المعدل حسب المخاطر بمقارنة نسبة رأس مال البنك بنسبة أصوله الموزونة بالمخاطر (RWAS). وتحديداً، تستخدم المعايير مقياس وكالة "ستاندرد آند بورز" الثابت عالمياً الخاص برأس المال، إجمالي رأس المال المعدل (TAC)، وحسابها الخاص للأصول الموزونة بالمخاطر (RWAS). وللوصول إلى الأصول الموزونة بالمخاطر الخاصة ببنك ما، نقوم بتطبيق موازين مخاطر محددة على التعرضات المتنوعة للبنوك.

تقيس المعايير الخاصة بهذا العامل إلى أي مدى سيغطي رأس مال وأرباح البنك الخسائر المتوقعة بعد تعرض الدول المتقدمة لأزمة اقتصادية كبيرة. تعتبر المعايير الأرباح عنصراً من عناصر تحليل رأس المال، بدلاً من اعتباره عامل تصنيف منفصل، يقيس قدرة البنك على استيعاب الخسائر وبناء رأس المال. نظرياً، يتضمن تسعير المنتج لدى البنك هامشاً كافياً لتغطية الخسائر المتوقعة على الأصول، ما يوفر الحماية لرأس المال من الخسائر غير المتوقعة.

يعمل وضع المخاطر على صقل النظرة تجاه مخاطر قائمة ومحددة للبنك إلى ما هو أبعد من الافتراضات في تحليل رأس المال والأرباح. لا تسجل تلك الافتراضات دائماً جميع الخصائص الخاصة بمخاطر محددة لبنك معين. يشابه تحليل وضع المخاطر التحليل التقليدي المطبق في تقييم جودة أصول البنك.

والعامل الأخير هو التمويل والسيولة معاً. كيف يُمول البنك أعماله، وتحديد طبيعة التزاماته الحساسة تجاه الثقة، التي تؤثر بشكل مباشر على قدرته على الحفاظ على حجم أعماله والوفاء بالتزاماته في الظروف المعاكسة.

يقارن تحليل التمويل قوة واستقرار التمويل المختلط للبنك، وفقاً لعدة مقاييس، مع متوسط القطاع المحلي. وتستخدم المعايير ذلك المتوسط لتبقى متوافقة مع تقييم مخاطر القطاع المصرفي والدولة لتمويل النظام.

ويركز تحليل السيولة على قدرة البنك على إدارة احتياجاته من السيولة في الظروف المعاكسة التي يمر بها السوق والاقتصاد، واحتمالية استمرار هذه الظروف لفترة أطول. يكون التحليل مطلقاً ومرتبباً بالنظراء.

التصنيف الائتماني الدلالي للمُصدر: مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة مع المجموعة الأم أو الحكومة

يأخذ إطار الدعم بعين الاعتبار كلا من العلاقة ما بين البنك والمجموعة الأم التابعة لها أو الحكومة، وكيف تؤثر هذه العلاقة على الجدارة الائتمانية الكلية للبنك. وهذا يركز على الدعم الاستثنائي وبالتالي يذهب إلى ما أبعد من النظام أو الدعم المباشر الذي نأخذ به في عين الاعتبار في تحديد تقييم البنك من دون دعم (SACP). ويعتمد احتمال الدعم الحكومي الاستثنائي على الجمع ما بين أهمية البنك بالنسبة للنظام المصرفي وتوجه الحكومة لدعم البنوك. أما بالنسبة للشركات الفرعية فإن احتمال دعم المجموعة الاستثنائي يعتمد على الأهمية الاستراتيجية للبنك بالنسبة للمجموعة الأم التي يتبع لها.

يتم الجمع ما بين تقييم البنك من دون دعم ونتائج الدعم للتوصل إلى التصنيف الائتماني الأولي الدلالي للمُصدر، أحد عناصر التصنيف الائتماني للمُصدر.

عملياً، تتلقى الفروع التابعة للبنوك الدعم إما من مجموعتها الأم أو حكومتها. وبالتالي، فعندما يكون البنك فرع تابع عادة ما يتم منحه درجة تصنيف ائتماني للمُصدر أعلى من خلال إما تطبيق إطار دعم المجموعة أو إطار دعم الحكومة.

ويكون التصنيف الائتماني الدلالي للمُصدر نفس تقييم البنك من دون دعم (SACP) ما لم:

- هناك احتمال أن يتلقى البنك رأس مال، أو سيولة، أو مساعدة إضافية لتخفيف المخاطر من الحكومة أو المجموعة الأم خلال الأزمة، أو
- يكون البنك عرضة لانتشار المخاطر على شكل دعوات من مجموعة أم متعثرة أو ذات جدارة ائتمانية أقل.

التصنيف الائتماني للمُصدر: في بعض الحالات، تعديل نقطة واحدة على التصنيف الائتماني الدلالي للمُصدر

في معظم الحالات يكون التصنيف الائتماني الأولي للمُصدر بنفس مستوى التصنيف الائتماني الأولي الدلالي للمُصدر. وفي بعض الحالات تسمح المعايير بمنح التصنيف الائتماني للمُصدر نقطة واحدة أعلى أو أدنى من المعايير الخاصة بتقييم البنك من دون دعم (SACP) والدعم الاستثنائي الضمني. يأخذ تعديل التصنيف الائتماني للمُصدر الخاص بالبنك بعين الاعتبار مكانته الائتمانية النسبية بين جميع البنوك ذات المستوى المشابه لتقييم البنك من دون دعم (SACP)، وهذا يعني، نفسه أو أعلى أو أدنى بنقطة واحدة. وفي حالات أخرى، كما في حالة "المعايير المستخدمة في تحديد التصنيفات "CCC+"، و"CCC"، و"CCC-"، و"CC"، المنشورة بتاريخ 1 أكتوبر 2012، فإن منح التصنيف الائتماني للمُصدر درجة "CCC+" أو أقل يكون مناسباً.

تصنيفات إصدار رأس المال الهجين: المرتكزة عموماً على تقييم البنك من دون دعم (SACP)

إن المنهج المتبع عموماً في تحديد تصنيف الإصدار الخاص بأدوات رأس المال الهجين للبنك هو خفض تصنيفها بمقدار نقطة واحدة عن تقييم البنك من دون دعم (SACP) ما لم ينطبق عليها أي مما يلي: أن تشير مخاطر العجز في المدى القصير إلى تصنيف من الدرجة "CCC+" أو أدنى من ذلك؛ أو كان المُصدر شركة قابضة غير عاملة؛ أو اعتقدنا بأن دعم المجموعة أو الحكومة يمكن أن يقدم لرأس المال الهجين؛ أو كانت درجة التصنيف الائتماني للمُصدر أدنى من درجة تقييم البنك من دون دعم (SACP). يتراوح الحد الأدنى لخفض تصنيف أدوات رأس المال الهجين للبنك من نقطتين دون مستوى تقييم البنك من دون دعم (SACP) - في حال تم تقييم البنك من دون دعم (SACP) - في حال تم تقييم البنك من دون دعم (SACP) بدرجة bbb أو أعلى - إلى ثلاثة نقاط دون مستوى تقييم البنك من دون دعم (SACP) - في حال كان تقييم البنك من دون دعم (SACP) بدرجة bb+ أو أدنى. يعتبر تصنيف المُصدر رأياً تطلعياً يعكس مخاطر عدم التسديد في الوقت المحدد أو التسديد الجزئي لأدوات رأس المال الهجين والسندات الثانوية للأدوات. وفي حال أظهرت الأدوات مخاطر أكبر بعدم الالتزام بالتسديد في الوقت المحدد أو التسديد الجزئي مما أشار إليه تقييم البنك من دون دعم (SACP)، يتم خفض تصنيف الأدوات بمقدار أكبر من النقاط عن تقييم البنك من دون دعم (SACP).

- البنوك: منهجية وافتراضات التصنيف، 2011/11/09
- منهجية وافتراضات تقييم مخاطر القطاع المصرفي والدولة، 2011/11/09

يمكنكم الاطلاع على هذا التقرير باللغة الإنجليزية على موقعنا الإلكتروني على شبكة الإنترنت عبر [الضغط هنا](#).

إنّ النسخة الرسمية لهذا التقرير هي باللغة الإنجليزية، وهي تمثّل النسخة الوحيدة ذات التأثير القانوني والسائدة دوماً. أما الترجمة فقد قدمت للمساعدة فقط.
The official version of this report is in English, which represents the only version of legal effect and must always prevail. The translation has been produced for convenience only.

حقوق النشر والتأليف محفوظة © 2020 من قبل وكالة "ستاندرد آند بورز للخدمات المالية المحدودة". جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل، أو إجراء هندسة عكسية، أو إعادة إنتاج، أو توزيع أي محتوى (بما في ذلك التصنيفات، والتحليلات ذات الصلة بالائتمان، والبيانات أو التقييمات، أو النماذج، أو البرمجيات، أو التطبيقات الأخرى، أو الناتج عنها) أو أي جزء منه (المحتوى) بأي شكل من الأشكال، أو تخزينه في قاعدة بيانات، أو أنظمة استعادة البيانات دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من قبل وكالة "ستاندرد آند بورز للخدمات المالية المحدودة" أو الشركات التابعة لها (المشار إليها مجتمعةً "إس آند بي"). ولا يجوز استخدام المحتوى لأغراض غير قانونية أو غير مصرح بها. ولا تضمن وكالة "إس آند بي" ولا أي مزود طرف ثالث، وكذلك المديرون، أو المعاملون، أو المساهمون، أو الموظفون، أو العملاء (المشار إليهم مجتمعين "أطراف إس آند بي") دقة، أو شمولية، أو حداثة، أو توافر المحتوى. ولا يتحمل "أطراف إس آند بي" أي مسؤولية عن أي خطأ، أو سهو (إهمال أو غيره)، بصرف النظر عن السبب، تجاه النتائج الحاصلة نتيجة لاستخدام المحتوى، أو تجاه أمن وحفظ البيانات المدخلة من قبل المستخدم، ويتم تقديم المحتوى على أساس "كما هو". ويخلى "أطراف إس آند بي" مسؤوليتهم عن أي من وجميع الضمانات الصريحة أو الضمنية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي ضمانات لقابلية التسويق، أو الجاهزية لغرض أو استخدام معين، أو الخلو من الفيروسات، أو أخطاء أو خلل في البرمجيات، أو عدم انقطاع المحتوى عن العمل، أو بأن المحتوى سيعمل مع أي تكوين من الأجهزة أو البرمجيات. ولا تتحمل "إس آند بي" بأي شكل من الأشكال المسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار، أو تكاليف، أو نفقات، أو أتعاب قانونية، أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، خسارة الدخل، أو خسارة الأرباح، أو تكاليف الفرص، أو الخسائر الناجمة عن الإهمال) المباشرة، أو غير المباشرة، أو العرضية، أو الرادعة، أو التعويض، أو العقابية، أو الخاصة، أو اللاحقة ذات الصلة بأي استخدام للمحتوى حتى في حال تمت الإشارة إلى إمكانية وقوع مثل هذه الأضرار.

يعتبر ما يتصل بالائتمان والتحليلات الأخرى، بما في ذلك التصنيفات، والبيانات الواردة في المحتوى تصريحات عن الرأي بتاريخ صدور هذه التصريحات وليست بيانات إثبات وقائع ولا تعتبر آراء وكالة "إس آند بي"، وتحليلاتها، وقرارات إقرار التصنيف (المفصلة أدها) توصيات لإجراء عمليات شراء، أو الاستحواذ، أو بيع أي سندات، أو لاتخاذ أي قرارات استثمارية، ولا تتناول صلاحية أي ورقة مالية. ولا تلتزم وكالة "إس آند بي" بتحديث محتوى المنشورات بعد النشر بأي شكل أو صيغة كانت. ولا يجوز الاعتماد على المحتوى ولا يعتبر بديلاً عن مهارات، ورأي، وخبرة المستخدم، و/أو إدارته، و/أو الموظفين، و/أو المستشارين، و/أو العملاء عند القيام بالاستثمار أو اتخاذ قرارات أعمال أخرى. لا تعمل "إس آند بي" كشركة وكيلة أو مستشار استثماري باستثناء المناطق المسجلة بها كذلك. وفيما قامت "إس آند بي" بالحصول على المعلومات من مصادر يمكن الاعتماد عليها من وجهة نظرها، إلا أنها لم تجر التدقيق والعناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تلقها. قد يتم نشر مواد ذات الصلة بالتصنيف الائتماني للعديد من الأسباب لا تعتمد بالضرورة على إجراء تم اتخاذه من قبل لجنة التصنيف، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر نشر التحديث الدوري للتصنيف الائتماني والتحليلات المرتبطة به.

وإلى الحد الذي تسمح به السلطات الرقابية لوكالة التصنيف بإجراء إقرار لتصنيف ائتماني في اختصاص قضائي واحد صادر عن اختصاص قضائي آخر لأغراض تنظيمية محددة، تحتفظ وكالة "إس آند بي" بحق تعيين، أو سحب، أو تعليق هذا الإقرار في أي وقت بقرار مطلق منها. ولا يتحمل "أطراف إس آند بي" أي مسؤولية ناجمة عن التعيين، أو السحب، أو تعليق الإقرار، وكذلك أي مسؤولية عن أي أضرار ناجمة عما تم ذكره آنفاً.

تقوم وكالة "إس آند بي" بالفصل بين بعض أنشطة وحدات أعمالها بهدف الحفاظ على استقلالية وموضوعية نشاطاتها ذات الصلة. وبالتالي، فإن بعض وحدات أعمال "إس آند بي" تتوافر لديها معلومات لا تتوافر لدى وحدات أعمال أخرى. وتتبع وكالة "إس آند بي" سياسات وتتخذ إجراءات للحفاظ على سرية بعض المعلومات غير العامة ذات الصلة بكل عملية تحليلية.

قد تتلقى "إس آند بي" تعويضات عن تصنيفاتها وبعض التحليلات، عادة ما تكون من جهات مُصدرة أو وكلاء تأمين للأوراق المالية أو من المدينين. وتحتفظ "إس آند بي" بحقها في نشر آرائها وتحليلاتها. تقوم وكالة "إس آند بي" بنشر التصنيفات والتحليلات العلنية على مواقعها الإلكترونية على شبكة الإنترنت: <http://www.standardandpoors.com> (بدون رسوم) <http://www.ratingsdirect.com>، <http://www.globalcreditportal.com> (اشترك)، www.spcapitaliq.com (اشترك)، وقد يتم نشرها بوسائل أخرى، بما في ذلك منشورات "إس آند بي" والموزعين الآخرين. للمزيد من المعلومات حول رسوم التصنيف يمكنكم زيارة الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.standardandpoors.com/usratingsfees>

ستاندرد آند بورز، وإس آند بي، وريتنجز داريكت جميعها علامات تجارية مسجلة لوكالة "ستاندرد آند بورز للخدمات المالية المحدودة".